IEO
Independent Evaluation Office
of the International Monetary Fund

PRESS RELEASE

رقم 10/01

للنشر الفوري

٢٠ يناير ٢٠١٠

واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

مكتب التقييم المستقل يصدر تقييمه لتواصل صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء

أصدر مكتب التقييم المستقل تقريره حول تواصل الصندوق مع البلدان الأعضاء. ويبحث التقييم تواصل الصندوق مع البلدان الأعضاء بشأن الرقابة والبرامج والمساعدة الفنية على مدار الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٨، مع تركيز خاص على عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ويستند مكتب التقييم في تقريره على الأدلة المستمدة من المقابلات والمسوح التي أجريت مع السلطات في البلدان الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، وعلى استعراض لوثائق الصندوق المنشورة والداخلية، والتقارير المرجعية التي أُعِدَت بتكليف خاص.

وخلص التقييم إلى أن فعالية تواصل الصندوق كانت في المستوى الأدنى مع الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة الكبرى ــ والتي تشكل معا ٩٠% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. أما التواصل الأكثر فعالية فكان مع البلدان منخفضة الدخل (المؤهلة للاستفادة من "تسهيل النمو والحد من الفقر")، وبدرجة أقل مع الاقتصادات الصاعدة الأخرى، مما يعكس الفعالية واسعة النطاق التي يتسم بها الصندوق في التواصل بشأن البرامج و/أو المساعدة الفنية. كذلك خلص التقييم إلى وجود قصور في إدارة التواصل مع البلدان الأعضاء، وإن كان بعض الأفراد تمكنوا من إدارة التواصل بشكل جيد للغاية.

وتهدف توصيات التقرير إلى تحسين فعالية أنشطة الصندوق الأساسية التي ستزداد أهمية مع انحسار الأزمة المالية العالمية. كذلك تكتسب هذه التوصيات أهمية بالنسبة لتنفيذ المبادرات التي تشكلت منذ نهاية فترة التقييم ــ سواء المناهج الجديدة التي اعتمدها الصندوق ولها انعكاسات على التواصل مع البلدان الأعضاء أو المسؤوليات الجديدة التي عُهِدت إلى الصندوق في أعقاب الأزمة لدعم تنسيق السياسات على المستوى الدولي.

وقد شمل التقييم كافة البلدان الأعضاء. وفيما يلي النتائج التي خلص إليها مقسمة حسب مجموعات البلدان:

تباينت أدلة التقييم بشأن فعالية تواصل الصندوق مع **الاقتصادات المتقدمة**. فقد أعطت هذه الاقتصادات فعالية التواصل الكلية درجة مرتفعة نسبيا، بينما أعطاها خبراء الصندوق المختصون بشؤون هذه الاقتصادات أدنى الدرجات مقارنة بكافة المجموعات. وأعربت أغلبية الاقتصادات المتقدمة الكبرى عن رغبتها في التواصل مع الصندوق بقدر محدود وحسب فيما يتجاوز تقييم السياسات والاحتمالات المتوقعة وتبادل الآراء المفيد، بينما أعرب خبراء الصندوق عن رؤية أوسع نطاقا للدور المنوط بهم، مثل إسهامهم في تنسيق السياسات دوليا و/أو وضع أطر للسياسات. وهناك أقلية من السلطات الوطنية ــ سواء من الاقتصادات الكبرى أو غيرها من

الاقتصادات المتقدمة ــ اعتبرت مثل هذه الأنشطة جهودا فعالة. كذلك انتهى التقييم إلى أن الحرص على عدم إثارة استياء الاقتصادات المتقدمة أمر معهود بين خبراء الصندوق المختصين بشؤون هذه الاقتصادات وهو أحد التحديات أمام استقلالية التحليلات الصادرة عنهم.

وكانت الدرجة التي أعطتها **الاقتصادات الصاعدة** الكبرى لمدى فعالية تَواصل الصندوق معها على وجه الإجمال هي الدرجة الأدنى مقارنة ببقية المجموعات. فكثير من المسؤولين الرسميين الذين أجريت مقابلات معهم رأوا أن عملية الرقابة تفتقر إلى القيمة في المحتوى و/أو المعاملة المتساوية في التنفيذ، مما اعتبره البعض تحيزا لمصالح الاقتصادات المتقدمة، كما أعرب أغلبية المسؤولين عن تقدير أكبر لقيمة التواصل في المسائل الفنية. وبالنسبة لبقية الاقتصادات الصاعدة، انتهى التقييم إلى وجود مجموعة متنوعة من التجارب، ولكن هناك رؤية أكثر إيجابية إجمالا للجودة الثابتة التي ينطوي عليها تواصل الصندوق مع هذه المجموعة، وخاصة بشأن البرامج والمساعدة الفنية، ورؤية أكثر سلبية إلى حد ما لكيفية إدارة التواصل معها، مما يعكس القلق من فرط تغيير رؤساء البعثات وما يتعلق بذلك من أمور تؤثر على استمرارية الحوار.

وبالنسبة **لبلدان الدخل المنخفض**، وجد التقييم أدلة على تحسن فعالية التواصل معها في النصف الثاني من الفترة الخاضعة للتقييم. فقد حصلت مساعدات الصندوق الفنية وإشاراته للجهات المانحة وبرامجه مع البلدان الأعضاء على درجات مرتفعة من معظم السلطات. لكن التقييم خلص أيضا إلى وجود أمثلة سلبية سابقة لا تزال عالقة في أذهان المسؤولين من حيث التواصل مع الصندوق بشأن الشرطية المرتبطة ببرامجه والتعطيل المتكرر لهذه البرامج، إلى جانب أمثلة لآراء سلبية لا تزال قائمة بين منظمات المجتمع المدني التي يرتبط الصندوق في أذهانها بالتصحيح الهيكلي والخصخصة والتقشف المالي. وكما هو الحال مع الاقتصادات الصاعدة الأخرى، عاب كثير من السلطات في بلدان الدخل المنخفض على الصندوق فرط تغيير رؤساء البعثات التي توفد إليها.

ويوصي التقرير بتحسين محتوى رقابة الصندوق وجودتها الثابتة، وإنشاء منتجات قائمة على المعرفة لتعزيز فعالية تواصله مع السلطات الوطنية في سياق العلاقات التي تقتصر على الرقابة حيث يصل ضعف الفعالية فيها إلى أقصى الدرجات. ويدعو التقرير إلى منهج أكثر استراتيجية في التواصل، سواء بالنسبة لمجموعات البلدان أو البلدان المنفردة. ولتعزيز الصراحة مع البلدان الأعضاء، يوصي التقرير بوضع معايير مهنية لتَوَاصُل خبراء الصندوق مع السلطات بشأن التقييمات القُطْرية، كما يوصي بتوضيح أنواع التواصل التي يمكن أن يقوم بها الخبراء عندما تكون السلطات متحفظة بشأن تلك الأنشطة ــ وهو ما أوضحه التقييم في عدد من الحالات ــ أو ما ينبغي أن يقوموا به عند التعامل مع تركة من السمعة السلبية ارتبطت بالصندوق. وتتضمن التوصيات خطوات لتحسين إدارة التواصل، مثل إطالة تكليفات رؤساء البعثات، وزيادة التدريب، وتوضيح الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة العلاقات مع البلدان الأعضاء.

ويمكن الدخول على الموقع الإلكتروني http://www.ieo-imf.org للاطلاع على تقرير مكتب التقييم المستقل وردود إدارة الصندوق وخبرائه وتعليقات المكتب عليها وملخص ما دار في اجتماع المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

للاتصال:

جون هيكلين (John Hicklin)، [هاتف: 7137 623 202 1+]

وللاتصالات الصحفية العامة بمكتب التقييم المستقل:

هاتف: 7312 623 202 1+

بريد إلكتروني: press@ieo-imf.org

فاكس: 9990 623 202 1+